

24 April 2012
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

التجارب النووية

ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية**

١ - تؤكد مجددا مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن السبيل الوحيد لتخليص العالم من تهديد الأسلحة النووية أو استخدامها يتمثل في القضاء التام عليها. وفي هذا الصدد، تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة عملية على طريق نزع السلاح النووي، وبالتالي، لا يمكن أن تكون بديلا عن هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

٢ - وفي حين تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أهمية تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تدعو بقوة إلى وقف فوري وغير مشروط لجميع تجارب الأسلحة النووية وإغلاق جميع مواقع اختبار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعتقد المجموعة اعتقادا راسخا بأن على جميع الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد أن تغلق وتفكك، في أقرب وقت ممكن وبطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، أية مواقع متبقية للتفجيرات النووية التجريبية وما يرتبط بها من هياكل أساسية، وأن تحظر تماما الأبحاث في مجال الأسلحة النووية وتطويرها، وأن تمتنع أيضا عن إجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى، أو أية تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية بوسائل

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

** تصدر ورقة العمل هذه دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بديلة، فضلا عن استخدام تكنولوجيات جديدة لرفع كفاءة النظام القائم للأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه انتفاء الغرض من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدها.

٣ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى التزام جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بوقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى وتعيد تأكيد هذا الالتزام مرة أخرى، مما يقيد بالتالي استحداث الأسلحة النووية وتحسينها النوعي، وإنهاء استحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية ما قد يؤدي إلى استئناف التجارب وتخفيض العتبة النووية. ووفقا لذلك تدعو المجموعة بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى وضع حد على الفور لهذه الأنشطة والامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أخرى من شأنها انتفاء الغرض من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدها، ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة.

٤ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن التحسين في الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتعارضان حتى مع البيانات المتعلقة بضمانات الأمن المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية الدول، التي لا تزال مشروطة ومحدودة جدا وغير كافية وتنتهك الالتزامات التي تعهدت بها وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥ - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بتوقيع ١٨٣ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبتصديق ١٥٧ دولة عليها. وفي هذا السياق، ترحب بتصديق غواتيمالا وغينيا وإندونيسيا على المعاهدة. وتدعم المجموعة، وفقا لموقفها المبدئي القائم منذ أمد بعيد لصالح القضاء التام على جميع أنواع الأسلحة النووية، أهداف المعاهدة، التي ترمي إلى فرض حظر شامل على جميع التفجيرات التجريبية النووية، ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية من أجل تمهيد الطريق نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

٦ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، والتي ينبغي لها، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة من جديد تأكيد ضرورة استمرار التزام جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي إذا أُريد تحقيق أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحقيقا تاما.

٧ - وتعتقد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن كفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ليس فقط لأنها من بين الدول الـ ٤٤ المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، وإنما أيضا لأنه يتوقع منها، بحكم موقفها، أن تتولى زمام القيادة في تحويل الحظر المفروض على التجارب إلى حقيقة واقعة. ولن يتسنى تحديد مدى نجاح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا عندما يتم التوقيع والتصديق عليها، وخاصة من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتواصل تشغيل المرافق النووية غير المشمولة بضمانات. وتعتقد المجموعة اعتقادا راسخا بأن التحقيق المبكر لهدف عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال انضمام الدول غير الأطراف فقط إلى هذا الصك سيكون ضروريا لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

٨ - وتؤكد مجددا مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن من شأن اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لقرارات إيجابية أن يؤثر التأثير المرغوب على تسهيل التقدم المحرز نحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأن التصديق المبكر على المعاهدة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يمهد السبيل ويشجع البلدان الباقية المطلوب منها ذلك، لا سيما البلدان التي لديها مرافق نووية غير مشمولة بضمانات، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها. وما يقوّض هذا الصك الهام المناهض لإجراء التجارب النووية هو عدم تصديق دولة واحدة من الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية على المعاهدة، وعدم دعمها للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال رفض أحد العناصر الرئيسية لنظام التحقق من المعاهدة.

٩ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية عند التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن تكفل المعاهدة توقف كل من الانتشار الرأسي والأفقي، ما يمنع ظهور أنواع جديدة من الأجهزة النووية، فضلا عن الأسلحة النووية القائمة على مبادئ فيزيائية جديدة. وذكرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الوقت أن الخطوات الوحيدة التي يتعين إتباعها هي الحفاظ على سلامة وموثوقية الأسلحة المتبقية أو الموجودة، التي لا تشمل إجراء تفجيرات نووية. وفي ذلك الصدد، تطلب المجموعة إلى تلك الدول أن تواصل الامتناع عن إجراء تفجيرات نووية تجريبية لتطوير الأسلحة النووية أو زيادة تحسينها. وتود المجموعة أن تشدد من جديد على مبادئ نظام عدم الانتشار، سواء رأسيا أو أفقيا.

١٠ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أهمية إبقاء الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على وقفها الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إلا أن المجموعة من تعتقد أن هذا الوقف لا يحل محل توقيع المعاهدة والتصديق عليها وبدء نفاذها.

١١ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تحديث أو تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتنافى مع الضمانات التي قدمتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أي أن تحول المعاهدة دون تحسين الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. ورشما يبدأ نفاذ المعاهدة، ينبغي للدول أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات تتنافى مع أغراض المعاهدة ومقصدتها. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن القلق الشديد إزاء قرار دولة حائزة للأسلحة النووية خفض الوقت اللازم لاستئناف التجارب النووية إلى ١٨ شهرا بوصف ذلك انتكاسة لاتفاقات مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ويرى الفريق أن هذه القرارات تقوض صحة الالتزام بالوقف الاختياري المعلن وكذلك الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠، التي تُؤحي فيها أن يكون التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أول خطوة من الخطوات العملية الثلاث عشرة المؤدية إلى نزع السلاح النووي. ولا يزال عدم إحراز تقدم في بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل مصدرا للقلق.

١٢ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة الحاجة إلى إيلاء اهتمام متزايد بمشاكل السلامة والتلوث المتصلة بوقف العمليات النووية التي كانت مرتبطة في السابق ببرامج الأسلحة النووية، بما في ذلك إعادة التوطين الآمن للمشردين واستعادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية للمناطق المتضررة، حسب الاقتضاء، وفي هذا الصدد، تقرر المجموعة بوجود مسؤولية خاصة تجاه السكان المتضررين والمناطق المتضررة، بما في ذلك في الأقاليم التي كانت مشمولة سابقا بوصاية الأمم المتحدة والتي تضررت نتيجة لتجارب الأسلحة النووية التي أجريت في الماضي.